مشكلات التنمية البشرية في افريقيا: دروس مستفادة من النموذج الصيني

غزلان محمود عبد العزيز (*)

مقدمة:

اتسم العقد الأخير من القرن المنصرم بتنامي الوعي بقيمة الانسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية البشرية، وأصبح الطريق للاندماج في منظومة الاقتصادات المتقدمة رهناً بما يمكن إحرازه وتحقيقه في مجال التنمية البشرية من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعليم، وصحة. ويعتبر المورد البشري هو غاية كل المجتمعات الهادفة إلى اللحاق بركب التقدم والتنمية.

فمع عقد السبعينيات والثمانينيات أدرك المختصون بأنه من الممكن للدولة أن تشهد نمواً سريعاً في المجال الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما ساعد في التأكيد على أن التنمية الاقتصادية وحدها لاتكفي للنهوض بالتنمية الشاملة، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والانسانية التي تركز على التنمية البشرية.

فينظر إلى الإهتمام بالمورد البشري على أنه وسيلة وغاية في آن واحد، وأصبح من الأمور التي تعد ركباً أساسياً في بناء خطة الانطلاق الاقتصادي، لما يوجد من علاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاهتمام بالعنصر البشري. وعليه، فقد تعددت الكتابات التي تناولت موضوعات تنمية الموارد البشرية لما تتطلبه من

(*) مدرس العلوم السياسية كلية الاقتصاد والادارة جامعة ٦ أكتوبر- عدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨ ص ص ٣٣٥ - ٣٧٢ .

حجم معين من الانفاق الذي يختلف من دولة إلى أخرى. كما بدأت الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ادراك أن تحقيق هذه التنمية يتطلب –في خط مواز لها- تحقيق تنمية في مجال الموارد البشرية.

وفي الوقت الذي تحاول معظم دول العالم الاهتمام والتركيز على محور تنمية مواردها البشرية، نجد أن قارة افريقيا تواجه العديد من المشكلات في شتى المجالات والتي تأتي من بينها مشكلات نقص الموارد البشرية المتعلمة والمدربة والمؤهلة لمواكبة التطورات العالمية. فمن خلال القراءة والاسترشاد بمختلف التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة حول معدلات التنمية البشرية في مختلف أقاليم العالم، سيتضح للقاريء أن القارة الإفريقية (Sub-Saharan Africa) إنما تسجل أدنى هذه النسب: حيث تسجل "مثلا" كلاً من النيجر ٠,١٩، مالي ٠,٢٠، موزمبيق ٠,٢٠، بوروندي ٠,٢٣، رواندا ٠,٢٣ وهي تعتبر أقل نسب ومعدلات للتنمية البشرية في العالم.

في مقابل هذه النسب المنخفضة التي سجلتها القارة الافريقية في مجال تنمية الموارد البشرية، نجد أن القارة الآسيوية نجحت في تقديم عدد من النماذج الناجحة في تحقيق تقدم ملموس في نفس المجال والتي يمكن النظر إليها والتعرف على أهم السياسات التي تم انتهاجها لتحقيق التنمية المنشودة والاستفادة منها. وقد كانت من بين هذه النماذج الآسيوية، النموذج الصيني، هذا النموذج نجح في الوصول إلى معدلات تنمية بشرية مرتفعة وصلت إلى –طبقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية- ٠,٧٣٨ عام ٢٠١٦ بعد أن كانت ٠,٤٩٩ عام ١٩٩٩. ومن منطلق إداركها لأهمية العنصر البشري بإعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية، فقد بذلك جهوداً كبيرة في إطار برامجها التنموية، واستحوذت تجربتها على اهتمام عالمي ملحوظ نتيجة ماحققته من معدلات للنمو منذ بدايات

التسعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي جعلها في المرتبة الثانية على مستوى العالم في معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

بدأت هذه النهضة الصينية مع ثورة "ماوتسي تونج" عام ١٩٤٩ الذي قاد مسيرة البلاد نحو إعادة بناء شاملة للصين، ثم أعقبه في هذه المسيرة "دينج زياوبينج" عام ١٩٧٨ من خلال انتهاج عدد من السياسات الهادفة للإصلاح والانفتاح وتقديم معنى جديد للاشتراكية ذو خصائص صينية أحدث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أعقبه زيادة في معدلات الرفاهية للمواطن الصيني وتحسين في دخل الفرد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الاستثمارات الأجنبية وزيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية.

وقد دعمت مختلف الحكومات الصينية المتعاقبة فكرة وضع مواطنيها في المقام الأول، هادفةً إلى تحديث الصين وتحقيق تحولها من بلد غني بالموارد البشرية إلى بلد غني بأقوى الموارد البشرية العالمية. وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد عملت الحكومات الصينية على ترسيخ مبدأ احترام العمل ودعم سبل الحصول على المعرفة وتشجيع المواهب والابداع، كما أنها تبنت سلسلة من السياسات لتعزيز التوظيف وتطوير التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة العامة والضمان الاجتماعي، والسعي لخلق بيئة وظروف مواتية لتحقيق التنمية الشاملة لشعبها.

أضف إلى ذلك، فإن الحكومات الصينية المتعاقبة عملت على تعزيز الاصلاحات المؤسسية في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والتعليم وتعميق إصلاح نظام الكوادر ذات الصلة، وبالتالي فتح مسار تنمية الموارد البشرية مطابقة للظروف الوطنية للصين. وسعياً لتحقيق ذلك، فقد أعطت الصين الأولوية للتعليم في استراتيجيتها الإنمائية، وأنشأت نظام تعليمي حديث وطني كامل.

ونتيجة لهذه السياسات التي انتهجتها الحكومات الصينية، فقد استطاعت النهوض بدخل الفرد بالنسبة لسكان المدن من أقل من ١٠٠ يوان في عام ١٩٤٩ إلى ١٥,٧٨١ يوان في عام ٢٠٠٨، وارتفع متوسط الدخل الصافي لسكان الريف من ٤٤ يوان في عام ١٩٤٩ إلى ٤,٧٦١ يوان في عام ٢٠٠٨.

هذا، وقد كان لهذه التجربة من خلال سياساتها ونتائجها مميزات خاصة بها، كان من بينها: أنها تنمية سلمية تمثلت في تحقيق التنمية الذاتية والمساهمة في صيانة السلام العالمي، كما أنها تميزت عن مثيلاتها من التجارب في أنها برزت كقوة اقتصادية مؤثرة إيجابياً مع جيرانها والعالم. ومن هذا المنطلق، فقد لفتت هذه التجربة إليها الكثير من الباحثين لتحليلها والوقوف على أهم نتائجها وتقديمها كنموذج ناجح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية يمكن الاحتذاء بها كنموذج للدراسة والمناقشة ومحاولة التطبيق.

هذا، ولما كانت القارة الإفريقية بالإضافة إلى المشكلات السياسية التي تواجهها فهي تواجه مشكلات نقص الموارد البشرية المدربة والمؤهلة والقادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، تأتي خبرة التجربة الصينية في تحقيق التنمية البشرية كنموذج ناجح يقدم عدد من السياسات التي يمكن الاستفادة منها في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا.

السؤال البحثي

تدور المشكلة البحثية حول تساؤل أساسي يتركز في: ماهي أهم السياسات التي اتبعتها الحكومات الصينية نحو تحقيق التنمية البشرية لديها؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه السياسات بالنسبة لإفريقيا؟

الأدبيات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات موضوع العلاقة بين التنمية البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تنشدها شتى دول العالم، بالإضافة إلى مواجهة إفريقيا لهذا النوع من المشكلات. وكان من بين هذه الدراسات:

١- دراسة Leandro Phados de laEscousra, Human Development in Africa; A long-Run perspective [١]. والتي تتناول التباين في معدلات التنمية البشرية بين الدول الإفريقية (Sub-Sahara Africa) وباقي دول شمال القارة. حيث توضح الدراسة أن دول SSA منذ منتصف القرن العشرين وهي تواجه مشكلات انخفاض معدلات التنمية البشرية بدرجة كبيرة مقارنةً بدول شمال القارة. وقد أرجعت الدراسة السبب في ذلك، لعدد من العوامل التي يتمثل أولها في مشكلات ارتفاع معدلات الاصابة بالإيدز، والذي أثر على معدلات توقعات الحياة من حيث انخفاضها، بالإضافة إلى سوء إدارة الموارد الاقتصادية للبلاد، والمشكلات السياسية.

٢- دراسة Emmanuel Kuesi Boom, Strategies for promoting Human Development in Africa, [٢]. هذه الدراسة إنما تتناول عدد من المفاهيم التي وضعت للتنمية البشرية مع بيان أهم أساليب قياسها طبقاً لما أوضحته البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ثم تتناول الآداء العالمي للتنمية البشرية خلال الثلاثة عقود الماضية. ثم تتناول الدراسة مشكلات التنمية البشرية في إفريقيا وتطرح أهم ملامحها وأسبابها لتحصرها في عدد من الأسباب المتمثلة في: إنخفاض

مستوى الدخل، الاتجاه العام للسوق، معدل الدخل الوطني، والاتجاه العام الجغرافي والموردي للإقتصاد.

تقسيم البحث

من خلال التساؤل الرئيسي الذي تثيره المشكلة البحثية، ينقسم البحث إلى عدد من النقاط التي تتمثل فيما يلي:

(١) في معنى التنمية البشرية ومعدلاتها في قارة افريقيا
(٢) سياسات التنمية الاقتصادية في الصين
(٣) سياسات النهوض بالتعليم
(٤) سياسات النهوض بالرعاية الصحية وخفض نسب الفقر
(٥) الدروس المستفادة من النموذج الصيني

أولاً: في معنى التنمية البشرية ومعدلاتها في قارة افريقيا

يشكل مفهوم التنمية البشرية تطوراً بارزاً في مفهوم التنمية، وهو يرتكز على مقولة أساسية مفاداها أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وبالتالي فإن المفهوم يرتكز على توسيع خيارات البشر وتحقيق رفاهيتهم بالدرجة الأولى.

وقد عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس والتي تشمل بالأساس العيش بحياة طويلة صحية، الحصول على المعارف والموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة ملائم" (٣).

وبالتالي، فإن عملية توسيع الحريات للجميع تمكن كل انسان من اتخاذ ماينشده من خيارات، وتكمن هذه الحريات في اثنتين: حرية الرفاة التي تتحقق بالوظائف والامكانات، وحرية التصرف التي تتحقق بإعلاء الصوت والاستقلالية.

وعليه، فإن مفهوم التنمية البشرية يقوم على عدد من المرتكزات الأساسية المتمثلة في: أولاً المرتكزات الاقتصادية والتي تهتم بإستثمار الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتكوين البنى التحتية والقضاء على البطالة، ثانياً المرتكزات الاجتماعية والثقافية، المساواة الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، والضمان الاجتماعي، وثالثاً المرتكزات السياسية وهي تلك المرتكزات المعنية بالنظام السياسي، البناء المؤسسي، النهج الديمقراطي واحترام حقوق الانسان، بالإضافة إلى المرتكزات البيئية وغيرها.

هذا، ويعتبر مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم التي ظهرت في عقود الحداثة الأخيرة من ضمن مجموعة مفاهيم سوق العمل المعاصر، وزاد تردده فيما يتعلق بالتطوير والحاجة للتعامل مع مشكلات أمية الثقافة التكنولوجية وثقافة الرأي والرأي الأخر. ومن منطلق هذه الأهمية فقد نشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أول تقرير عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠، والذي جاء فيه أن " الشعب هو الثروة الحقيقية لأي أمة" People are the real wealth of a nation، ويعتبر الهدف الأساسي لعملية التنمية والتطور من خلال إيجاد بيئة مناسبة للأفراد للعيش بحياة سعيدة طويلة وإبداعية، وقد تم دعم هذه الرؤية بثروة معلوماتية مأخوذة من تجارب سابقة مع أساليب جديدة في طرق تناولها للقياس لمعدلات التنمية.

وقد أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بمفهوم التنمية البشرية كان ذلك نابعاً من التطور الهائل للتنمية التي حققتها دول جنوب شرقي آسيا، والذي دفع

بالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى إعادة صياغة المؤشرات الحقيقية للتنمية، حيث بدأ العالم يدرك أهمية الموارد البشرية وتنميتها في تحقيق الرفاهية وأصبح الانسان هو صانع التنمية وهدفها، وأوضحت الأمم المتحدة في التقرير الأول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠، أبعاد هذه التنمية متمثلة في بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه انساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة (الطويلة- الصحة- المعرفة- التعليم- الحرية) وتوظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الانسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية.

أما بالنسبة لأساليب القياس الدولي التي وضعتها الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فيتم من خلال اسلوب أكاديمي عالمي يتكون من مجموعة مؤشرات (Indicators) مثل متوسط العمر، التحصيل العلمي، الدخل السنوي، ذلك لإنشاء إحصاء واحد فقط. وهذا الاسلوب يعتبر بمثابة إطار مرجعي لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي.

هذا الاسلوب الأكاديمي يبنى على ثلاث مؤشرات قابلة للقياس وهي: العمر المتوقع عند الميلاد، أي المتوسط الافتراضي لعمر الفرد في الدولة وهو مؤشر يعكس مستوى الأوضاع الصحية والتغذية، معدل القراءة والتعليم والصحة والثقافة بين البالغين وهو المعبر عن مستوى المعرفة في الدولة، ومتوسط نصيب الفرد المالي من الدخل المحلي [٤].

دليل العمر المتوقع+ دليل التحصيل العلمي+ دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هذا، ويأتي التركيز في مفهوم التنمية البشرية وأسلوب قياسها على الانسان من منطلق أنه يعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية والبشرية في إطار دوره كعضو فاعل في المجتمع، ويكون تحقيق ذلك من خلال: توفير فرص

التشغيل وكسب الدخل، تنمية القدرات التعليمية، السلامة الصحية، توفير سياسة حماية اجتماعية. ويبرز دور الدولة في إحداث هذه العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والبشري من خلال ثلاث مؤشرات أساسية: زيادة حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي.

هذا الدور الذي تلعبه الدولة في عملية التنمية إنما يتطلب وضع خطة يجب أن تكون متعددة الأوجه، تعني بتوسيع إمكانيات الأفراد من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعميمها على الجميع وتيسير القروض للسكان وخاصة الفقراء، وحماية الموارد المشتركة وإصلاح الأراضي حيثما أمكن [٥].

وتعتبر فكرة التنمية البشرية هي فكرة دائمة التطور وليست مجموعة من المفاهية الثابتة في إطار ماتمتلكه الأمم من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفعالية.

هذا، ويرجع الاهتمام بالتنمية البشرية كأساس للانطلاق الاقتصادي من منطلق كون الانسان هو قائد التنمية الاقتصادية ومحورها ووسيلتها وغايتها في آن واحد، وكل قصور في حياة هذا الانسان سواء تعلق بصحته أو معيشته أو معرفته يؤثر سلباً –وبصفة مباشرة – على التنمية حدوثاً وتطوراً.

فما ينتج عن التنمية الاقتصادية من تطورات من أهمها نمو الدخل، يمكن أن تساعد على تخفيف الديون وتقليص العجز وتوليد إيرادات عامة إضافية لزيادة الاستثمار في السلع والخدمات الأساسية وخاصة في الصحة والتعليم وعلى مستوى الحياة المعيشية. كما يساعد نمو الدخل على تلبية الحاجات الأساسية

وتحسين مستويات المعيشة والارتقاء بنوعية الحياة، على الرغم من أن ارتفاع الدخل لا ينتج بالضرورة تحسناً مماثلاً في رفاة الانسان.

وعليه، فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية تعتبر علاقة وثيقة تنبع من واقع أن كلاً منهما يعتمد على الأخر بشكل لا يقبل الشك. فالفرد في المجتمع هو الأحوج أولاً للتنمية وذلك من واقع التخطيط له بأن يكون المهيأ لإدارة وقيادة عمليات التنمية في بلده. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية الاقتصادية لايمكن أن تقوم بدون وجود العنصر البشري المتعلم والمثقف والمؤهل بكل ماتحتاجه مراحل التنمية الاقتصادية في كل النواحي.

وهذا هو ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٣، ١٩٩٦ بأن الربط بين كلاً من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ليس ربطاً تلقائياً، فهو ينشأ نتيجة لسياسات داعمة للفقراء تقوم على الاستثمار في الصحة والتعليم وتأمين فرص العمل اللائق، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والافراط في استغلالها وتحقيق التوازن بين الجنسين والانصاف في توزيع الدخل وتجنب تشريد المجتمعات المحلية (٦).

هذا، وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي توليها شتى دول العالم لموضوعات التنمية البشرية، نجد أن القارة الافريقية – تحديداً Sub-Saharan Africa تواجه -ليس فقط- مشكلات نقص الموارد البشرية المتعلمة والمدربة لمواكبة التطورات العالمية والقادرة على النهوض بالقارة، بل وتواجه عدد من القضايا المحورية التي تقف كحائط في سبيل تحقيق التنمية البشرية المنشودة، والتي من بينها: المشكلات ذات الطابع السياسي والتي يأتي على رأسها عدم الاستقرار السياسي والذي يترتب عليه نشوب حروب في العديد من الدول كما في: أنجولا- موزمبيق- زامبيا- جمهورية الكونغو الديمقراطية- رواندا،

وكذلك الاضطرابات الداخلية في عدة دول مثل تشاد وإريتريا وأوغندا والصومال وذلك بسبب ظهور الحركات الثورية المسلحة والتمرد على السلطة الحاكمة (٧).

أضف إلى مشكلات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلات المعتقدات الدينية والفكر المتطرف في العقائد الدينية. وتظهر مشكلات تجارة المخدرات وزراعتها في العديد من الدول، وظهور تجارة الأعضاء البشرية وكذلك تفشي الأمراض المنتشرة مثل الملاريا والإيدز والكوليرا وغيرها من الأمراض. كما أن القارة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الأساسية، بالإضافة إلى مشكلة النمو السكاني المطرد مقارنةً بمعدلات التنمية الاقتصادية المتحققة في القارة. حيث يتوقع للقارة أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيزيد عدد السكان إلى الضعف، حيث سيصل إلى مايقرب من ٢ مليار نسمة، وسيزيد نسبة الشباب عن ٦٠% من إجمالي عدد السكان مما سيفرض ضغوطاً على مختلف الحكومات لتلبية مطالب واحتياجات هذه الشريحة من المجتمعات.

يسير في خط موازي مع هذا النوع من المشكلات التي تعاني منها القارة، مشكلات أخرى متمثلة في معاناة عدد من دول القارة من الانهيارات المؤسسية والاجتماعية وأعمال العنف فيما تسمى بمشكلات الدول الهشة Fragile states والتي تعاني منها أكثر من ١٧ دولة، أربعة منهم من ذوى الدخول المنخفضة كما في: جمهورية الكونغو- السودان - كوديفوار- ساوتومي، ومن أشهر هذه الدول التي تتصف بأنها هشة: بوروندي- جمهورية افريقيا الوسطي- جمهورية جزر القمر- كوديفوار- غينيا بيساو- ليبيريا- سيراليون- توجو (٨).

مع هذه المشكلات، نجد أن تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن القارة Sub-Saharan Africa تعتبر من أفقر القارات التي سجلت أقل معدلات العيش تحت مستوى خط الفقر والتي وصلت إلى

١,٩٠ دولاراً أمريكياً في اليوم. وهذا له علاقة وطيدة مع ارتفاع نسب السكان. ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد من يعانون من الفقر إلى ٢٨٠ مليون نسمة عام ١٩٩٠، فإن نسبتهم ارتفعت لتصل إلى ٣٣٠ مليون عام ٢٠١٢ (٩). ومع مشكلات الفقر وارتفاع عدد السكان في القارة، فمن الملاحظ أيضاً ارتفاع أعداد من لا يستطيعون القراءة والكتابة، والتي سجلت ٢ من كل ٥ أفراد وهذه النسبة ترتفع بدرجة أكبر في دول مثل: مالاوي وزامبيا.

أما بالنسبة لمعدلات الصحة، فقد سجلت دول القارة الأسوأ في هذه المعدلات منذ ٢٠١٠ نتيجة ارتفاع معدلات العنف الممارس ضد المدنيين لاعتبارات سياسية- ارهابية وصراعات أهلية (١٠).

مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦

الدولة وترتيبها	مؤشر التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
١٠٨- بوتسوانا	٠,٦٩٨	٦٤,٥	١٤,٦٦٣
١٠٩- الجابون	٠,٦٩٧	٦٤,٩	١٩,٠٤٤
١١٩- جنوب افريقيا	٠,٦٦٦	٥٧,٧	١٢,٠٨٧
١٢٦- ناميبيا	٠,٦٤٠	٦٥,١	٩,٧٧٠
١٣٥- الكونغو	٠,٥٩٢	٦٢,٩	٥,٥٠٣
١٤٠- غانا	٠,٥٧٩	٦١,٥	٣,٨٣٩
١٣٩- زامبيا	٠,٥٧٩	٦٠,٨	٣,٤٦٤
١٤٦- كينيا	٠,٥٥٥	٦٢,٢	٢,٨٨١

الجدول من اعداد الباحثة بالرجوع إلى تقارير التنمية البشرية

من خلال قراءة التقرير السابق للتنمية البشرية يتضح أن، النظرة العامة للتنمية البشرية في افريقيا (Sub- Saharan Africa) تسجل في معظم دولها الفئة المتوسطة من التقرير، ذلك بالرجوع إلى متوسطات معايير القياس المتمثلة في: معدل الحياة المتوقع عند الولادة والتي سجلت في متوسط الدول معدل ٥١,١ وهو مايعتبر من أكثر الأقاليم انخفاضاً. وسجلت نسب الحاصلين من السكان على الخدمات الصحية، المياه النظيفة، والصرف الصحي: ٥٩، ٤٥، ٣١ على التوالي، وهو مايجعل من القارة تسجل أعلى الأقاليم انخفاضاً في مؤشر التنمية البشرية.

أما بالنسبة للوضع التعليمي، فقد سجل مانسبته ٤٩% فقط من البالغين هم من لديهم القدرة على القراءة والكتابة، و٣٥% فقط من جملة عدد الأطفال هم المندمجين في العملية التعليمية، حيث يصل متوسط نسبة الملتحقين بالعملية التعليمية إجمالاً إلى ٤,٧ سنة، وهي تعتبر بذلك من أقل النسب في العالم، حيث تسجل في موزمبيق ١,٢ سنة، ونسبة ٤٠% من جملة الأطفال الملتحقين بالمدارس لا يكملون الحد الدنى للتعليم، وهذا تحديداً في: إثيوبيا- نيجيريا- وزامبيا. أما بالنسبة لأعلى نسبة إلتحاق تسجلها سيشيل لتصل إلى ٩,٤ سنة، ٥٤% من السكان يعيشون في مستوى الفقر المدقع. وبالنسبة لمعدلات الوفيات المسجلة للرضع (تحت ١٢ شهر) والأطفال (تحت خمس سنوات) فهي ١٠١، ١٦٠ على التوالي وهي تعتبر بذلك الأعلى بين كل الأقاليم الأخرى (١١).

مع هذه الدول التي احتلت المرتبة المتوسطة في تقرير التنمية البشرية، نجد أن عدد أخر قد أحتل المرتبة المتدنية من التقرير متمثلة في دول: أنجولا- تنزانيا- نيجيريا- الكاميرون- غينيا الجديدة- زيمبابوي- موريشيوس- رواندا- جزر القمر، وقد سجلت في المتوسط ٠,٥٢٣، ٥٨,٩، ٣,٣٨٣ بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، العمر المتوقع عند الولادة، والدخل القومي الإجمالي (١٢).

في الوقت الذي احتلت فيه معظم دول افريقيا (Sub- Saharan Africa) المستوى المتوسط والأدنى في تقرير التنمية البشرية، نجد أن سيشيل قد سجلت الترتيب (٦٣) من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة لتحقق: ٠,٧٨٢، ٧٤,٦، ١٧,٩٤٨ في كلاً من معدل التنمية البشرية، العمر المتوقع عند الولادة، والدخل القومي الإجمالي.

على الرغم من هذه المعدلات المتدنية التي سجلتها دول افريقيا في دليل التنمية البشرية، إلا أنه لا يمكن إغفال النجاحات (الطفيفة) التي حققتها القارة، فبالرجوع إلى مختلف تقارير التنمية البشرية منذ العام ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٤، نلاحظ حدوث قفزات تنموية سجلت معدل ٥% تحديداً خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، وفقط ٢٧ من ٤٨ دولة هي من تخطت مستويات الفقر. وبالنسبة للصحة فنجد أنه منذ منتصف التسعينيات وقد ارتفع معدل توقع الحياة عند الميلاد إلى ٦,٢ سنة.

هذا الوضع في قارة إفريقيا إذا ماتم مقارنته بغيره من الأقاليم نجد أن، متوسط نسبة التنمية البشرية في شرق آسيا سجلت ٧,٢، ٧,٨ في أمريكيا الاتينية، وهو ما يجعل القارة تسجل أدنى مستويات التنمية البشرية مقارنة بمختلف الأقاليم الأخرى، وهو مايدفع نحو البحث عن تجارب تنموية واجهت ظروف متشابهة مع ضروف القارة الافريقية، غير أنها وضعت سياسات مكنتها من تخطي مشكلاتها، واستطاعت تحقيق معدلات تنمية بشرية مرتفعة، والتي كان من بينها سياسات التنمية البشرية للنموذج الصيني.

ثانياً: سياسات التنمية الاقتصادية للصين

كانت الصين في خلال الفترة السابقة لحصولها على الاستقلال عام ١٩٤٩ تعيش بنظام شبه اقطاعي وتعاني من مشكلات جراء الحروب التي خاضتها (الحروب الأفيون الأولى والثانية) والتي أثرت فيها تأثيراً قوياً بتحول النظام الاقتصادي الصيني من نظام ومجتمع اقطاعي، إلى مجتمع يمكن وصفه على أنه شبه اقطاعي، وهذا الحدث هيأ الأرضية المناسبة لنمو اتجاهات فكرية تطالب بالتحول نحو الرأسمالية واقتصاد السوق (١٣).

هذا، ومنذ تسلم الحزب الشيوعي الحاكم مقاليد السلطة في البلاد ١٩٤٩ بقيادة (ماوتسي تونج) وقد عمدت الصين إلى تطبيق سياسات اقتصادية جوهرية تمهيداً لتحول كامل نحو الاقتصاد الموجه مركزياً، ذلك من خلال اتباع عدد من السياسات والاجراءات التي شملت (١٤): أولاً اجراءات تمت خلال الفترة من (١٩٤٩-١٩٥١) تتضمن القيام ببعض التغيرات من حيث شكل وادراة الملكيات –خاصةً- القطاع الاقتصادي، ثانياً عدد من استراتيجيات التحول التنموي الاشتراكي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٥٢) والتي تركزت على وضع استراتيجيات الصناعات الثقيلة، مع اعادة بنائها خاصة المرتبط منها بالدفاع الوطني. وانتهج الحزب الشيوعي الصيني في ذلك النموذج السوفيتي، وهو ما دفع بالسوفيت إلى تقديم تسهيلات وتمويل ومساعدات تكنولوجية للصين.

وفي إطار التوجه نحو الاقتصاد المركزي، اعتمدت الصين في تحقيق التنمية الاقتصادية على التخطيط متوسط المدى (الخطط الخمسية)، وكانت بداية هذه الخطط منذ العام ١٩٥٣ واستمرت الصين في انتهاج هذه السياسة المتوسطة المدى بل واعتبرت الخطط الخمسية هي أساس عملية التنمية (١٥). غير أنه وفي أعقاب انتهاء الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٢-١٩٤٩) كانت النتائج متدنية في

معدلات الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب التي يتحصل أولها في عدم التناسب بين تكنولوجيا الصناعات الحديثة والقاعدة الزراعية ذات الامكانيات المحدودة، والتأهيل ذو المستوى المنخفض للعمال والمهندسين والمهنين والفنيين، عدم التناسب بين النمو المتزايد لسكان المدن وإمكانيات تشغيلهم في ظروف إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة. بمعنى عدم وجود تطابق بين النموذج التنموي السوفيتي والظروف الصينية.

هذه الظروف دفعت "ماوتسي دونج" إلى وضع خطة استراتيجية جديدة أطلق عليها (استراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام) خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٥٨) ووضع سياسات مغايرة عن السياسات الأولى، هدفت إلى تطوير قوى الانتاج والموارد الاقتصادية في مدة قصيرة. هذا الهدف قام على عدة مباديء كان من أهمها: فكرة التطوير الشامل التي تعني وجوب تطوير جميع القطاعات وإعطائها الأولوية على حد سواء، بالإضافة إلى اعتناق مبدأ اللامركزية الإدارية.

سبقت خطة "القفزة الكبرى للأمام" الخطة الخمسية (١٩٥٣ -١٩٥٧) وهي خطة "المشي على قدمين" وكان الهدف منها هو تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة ترتكز بالأساس على التنمية الصناعية بمختلف مستوياتها، والتركيز على الصناعات الثقيلة تحديداً (كالتعدين- الحديد والصلب) والتكنولوجيا كثيفة رأس المال. بالإضافة إلى التركيز على الزراعة وإعادة تنظيم وتطوير جمعيات المنتجين الزراعية، وذلك للمساعدة في التحول نحو النظام الاشتراكي لقطاعات الزراعة والصناعات الحرفية مع ضمان تقديمها لفائض أكبر لتمويل العملية التنموية. ولتحقيق هذه الأهداف، شددت الحكومة على التصنيع السريع والاستثمار في الصناعات الثقيلة والتركيز على النموذج السوفيتي.

هذا، أما بالنسبة للخطة الخمسية المتمثلة في خطة (القفزة الكبرى للأمام) خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٥٨) فقد وضعت لتحقيق عدد من المهام التي تتحصل في: توسيع الصناعات الثقيلة، تعزيز السياسة الاشتراكية من خلال نقل الملكية الخاصة إلى مزيد من الملكية الجماعية، مع تشجيع النمو الاقتصادي من خلال نمو قطاعات الصناعة والزراعة والصناعات اليدوية والنقل والتجارة مع البدء في مرحلة تحقيق التنمية الثقافية والعلمية للشعب الصيني.

غير أنه مع بدايات الستينيات تخلت الصين عن انتهاج سياسة القفزة الكبرى للأمام لما ترتب عليها من تدني –أيضاً- في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، التي لحقتها الحكومة بإتخاذ عدد من التدابير التصحيحية وإعادة تكييف الاقتصاد الصيني.

فقد نتج عن سياسة القفزة الكبرى للأمام سيادة حالة من الكساد مع انخفاض في معدلات الانتاج الإجمالي، وهو ماوضع الدولة في أزمة اقتصادية دفع بها إلى وضع استراتيجية الثورة الثقافية (١٩٧٦-١٩٦٦) وفي إطارها تم تنفيذ خطتين ثالثة ورابعة (١٩٧٠-١٩٦٦، ١٩٧٦-١٩٧١) وهي تعتبر من أخطر المراحل التي مرت بها الصين، لأن الفوضى والعنف شملت جميع نواحي الحياة في الصين، حيث كانت ترتكز بالأساس على الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي العلمي. كما ركزت هذه السياسة على التغيير في علاقات الانتاج وليس قوى الانتاج، بمعنى التركيز على مجال الملكية وحوافز العمل والأجور ودعم المعارف والمهارات الفردية، وأفكار الرفاهية والوفرة الاقتصادية، أي الاهتمام بتطوير نظام اقتصادي مكثف ذاتياً (١٦).

وينظر إلى الثورة الثقافية على انها ثورة جاءت لتطهير دموي للمثقفين من ذوات الاتجاه الرأسمالي في الصين، وبالتالي كانت هذه الثورة تعتبر ثورة

ظلام. ومع وفاة (ماوتسي تونج) عام ١٩٧٦ وإنتهاء الثورة الثقافية دخلت الصين في مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية بقيادة (Deng Xiaoping)، أدرك فيها الحزب الشيوعي الحاكم أن النهوض بالاقتصاد الصيني لايمكن أن يتحقق من دون اتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على مختلف دول العالم (١٧)، وأن الانفتاح هو خيار لابد منه بالنسبة للصين.

وقد هدف من اتباع هذه السياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تساعد في أن تصبح الصين دولة صناعية حديثة، وتوسيع الدخل في الريف، تشجيع التجارب في مناطق الحكم الذاتي، والحد من التخطيط المركزي.

ومن الملاحظ أن هذه السياسة التي اتبعت للنهوض بالاقتصاد الصيني، إنما تختلف عن الرؤية المنبثقة من اتباع المؤسسات الدولية (كصندوق النقد الدولي- البنك الدولي) في المساعدة لتحقيق التنمية والتي تتبع اسلوب التحول بالصدمة. فالصين اختارت نموذج مغاير لتحقيق التقدم والتنمية متمثل في تحليل الظروف الواقعية والأوضاع الحقيقية لها، والتحول بالتدريج من الاقتصاد الموجه مركزياً من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق. وعليه، فقد وضعت الصين معادلة خاصة تدمج بين الخطة والسوق، بمعنى (اشتراكية السوق)، والتي تكمن فلسفتها في أن السوق قابل أن يكون رأسمالياً أو اشتراكياً، وبالتالي اتباع الاقتصاد المبرمج والاهتمام بالتخطيط كما في دول مثل اليابان وفرنسا.

أضف إلى ذلك، فقد اتبعت الصين اسلوب (الممارسة التجريبية) من خلال تأسيس مناطق اقتصادية خاصة ترفع فيها الصين تطبيق القوانين المألوفة المناهضة لمشروعات الأعمال الخاصة، بل تشرع قوانين خاصة بتلك المناطق مع تشجيع الشركات الأجنبية لبناء مصانع في تلك المناطق الخاصة. وهو ما ترتب عليه استخدام لألاف من الأيدي العاملة الصينية لانتاج السلع لحساب

المجتمع الخارجي. ويطلق على هذه **السياسة** والتي وضعها Deng Xiaoping عام ١٩٧٨ "سياسة الباب المفتوح" The Open door policy والتي يدعو فيها إلى فتح مناطق اقتصاد خاصة The special economic zones (SEZs) تخدم قطاعات التكنولوجيا المتطورة. وكان أول خمس مناطق تم انشائها: Shenzhen- Zhuhaiand Shantou- Xiamen- Hainaun، ثم تبع هذه المناطق انشاء ١٣٢ منطقة تجارية خاصة في الأقاليم الشرقية [١٨]. كما تم اتباع سياسة التنمية الصينية الغربية أو النظر غرباً China Western development policy (Go west), والتي هدفت إلى إلغاء كافة التباينات التنموية بين مختلف أقاليم الدولة، وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الداخلي للأقاليم. وهذه السياسة بدأت عام ١٩٩٨ وكان من بين أهدافها أيضاً جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبناء بنية تحتية جديدة.

ومع ماترتب على تطبيق هذه السياسات من نتائج ايجابية، ففي عام ١٩٨٤ تم توسيع نطاق هذه التجربة الخاصة بالمناطق الاقتصادية الحرة وتم العمل على بناء المزيد منها في أربعة عشر مدينة على طول ساحل الصين [١٩].

وفي إطار تطبيق سياسة بناء المناطق الاقتصادية الحرة، واتباع سياسة التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، يمكن ملاحظة تسجيل نسبة البطالة في أدناها (٢,٣%) وفي أعلاها (٤,٣%) على مدار الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٩، وهي تعتبر بذلك معدلات مقبولة من حيث استقرارها المنخفض، وهو مايعني على الجانب الأخر، أن التحسن في الاداء الاقتصادي كان سبباً هاماً من أسباب معالجة مشكلة البطالة. أما بالنسبة لمتوسطات الأجور الحقيقية في الصين بعد التحول نحو اقتصاد السوق، فقد شكلت في أدناها (١٠١,١) يوان عام ١٩٩٧، ثم ارتفع ليصل

إلى (١١٦,٧) يوان عام ٢٠٠٩، وهو بذلك يعادل ٢٠ دولاراً شهرياً عند سعر صرف ٦,٣ يوان لكل دولار [٢٠].

هذا، والمتابع لمعدل الناتج المحلي الإجمالي للصين -على اعتبار أنه يعتبر أصدق المؤشرات الدالة على سير الآداء الاقتصادي-، ومن خلال قراءة تقارير مصلحة الدولة للاحصاء نجد أن، القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي قد فاقت ٢٠٠٠ مليار يوان خلال العشر سنوات الأولى من الألفية الجديدة، مسجلة زيادة قدرها ١٠,٧% عما كانت عليه في الفترة السابقة عليها [٢١]. أما خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى يوليو ٢٠١٧، فمن الملاحظ تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي ليسجل في يوليو ٢٠١٧ (٦,٩%) بعد أن سجل (٦,٧%) خلال الفترة من أغسطس ٢٠١٥ وحتى يوليو ٢٠١٦.

ثالثاً: سياسة التعليم في الصين

ان الدول التي نجحت في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية والنهوض، نجحت في النهوض بالنظام التعليمي كشرط أساسي للتقدم الاقتصادي. فهناك علاقة وثيقة بين التعليم كعنصر من عناصر التنمية البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية. هذه العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وجدت مع دراسات نظرية رأس المال البشري بروادها Mincer ١٩٥٨، T.W Schultz ١٩٦١، G.Becker ١٩٦٤ والتي أعطت أهمية لرأس المال البشري في الانتاج بناء على أن مخزون التعليم هو مصدر لنمو انتاجية العمل، وبالتالي النمو الاقتصادي [٢٢].

تأتي أهمية التعليم من خلال اسهامه في عملية التنمية إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن العملية التعليمية تنتج القوى البشرية المتعلمة وتغرس القيم تجاه العمل والتنظيم والمجتمع. كما ويساهم التعليم في رفع الانتاجية والاستثمار والادخار ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص. أضف

إلى ذلك، فالتعليم يساعد في التغيير التقني ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية وعلى الطموح الشخصي والتنافس والابداع، ويكمل أدوار المدخلات الاخرى في عملية الانتاج ويعزز اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي. كما يعتبر التعليم من العوامل التي تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة حياة الأفراد، وقد مثل التركيز على جودة التعليم في المناطق كافة –بصورة عامة- وفي المناطق الريفية بصورة خاصة- هدفاً أساسياً للإرتقاء بمستوى المجتمع ككل.

هذا، وتعتبر الصين من الدول التي واجهت عدداً من المشكلات في تيسير العملية التعليمية بصورة عامة بدأً من التعليم الأساسي ومروراً بالتعليم المهني والفني، خاصةً في ظل المتغيرات العالمية الكبيرة التي يشهدها العالم، والتطورات التكنولوجية والتقنية المتلاحقة. وهذا مايثير التساؤل حول ماهية المناهج التعليمية التي تبنتها الحكومات الصينية لتحقيق تحصيل علمي وصل إلى معدل ٩٤,٣% عام ٢٠١٦ طبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، وماهي أهم السياسات التي اتخذت لتحقيق جودة المعرفة والمهارات الطلابية التي تم اكتسابها حتى تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

ومن الملاحظ، أنه منذ تولي الحزب الشيوعي الحاكم مقاليد السلطة في البلاد عام ١٩٤٩، وقد لعب دوراً كبيراً في إدارة العملية التعليمية، حيث فتحت قيادة (دينغ ذياوبينج) ووضعت سياسات تعليمية واسعة تم فيها ربط التحسينات في نوعية التعليم بخطة تحسينه. كما عمل الحزب على تنفيذ الحكومة لسياساتها على المستوى المحلي ضمن المؤسسات التعليمية من خلال لجانها الحزبية، ويكون أعضاء الحزب داخل المؤسسات التعليمية -الذين غالباً مايكون لديهم دوراً ادرايا رئيسياً- مسئولون عن توجيه مدارسهم في الاتجاه الذي تفرضه الدولة (٢٣).

كما تم وضع سياسات تهدف إلى تحديث التعليم لتطوير العلوم والتكنولوجيا الجديدة وعلوم المعلومات والخبرة الادارية المتقدمة حتى تواكب عمليات الاصلاح في الهياكل الاقتصادية خاصةً مع ظهور أشكال اقتصادية جديدة في الوقت الذي تحتاج فيه الصين لقوة عاملة متعلمة وماهرة (٢٤).

وكانت من بين الجهود التي بذلت على المستوى الرسمي لتحسين جودة التعليم، هو القرار الصادر عام ١٩٨٤ والخاص بصياغة قوانين رئيسية بشأن التعليم ووضع خطة لاصلاح المنظومة التعليمية، حيث دعت السلطات للحصول على التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات وانشاء لجنة التعليم الحكومية. والتي ترتب عليها ارتفاع نسبة التعليم لتصل إلى ٧٢% خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٨٦) عن الفترة السابقة لها (١٩٨٥-١٩٨١) وفي عام ١٩٨٦ خصصت الحكومة ١٦,٨% من ميزانية الدولة للتعليم، في مقابل ١٠,٤% عام ١٩٨٤ (٢٥).

أضف إلى ذلك، فقد وضع المؤتمر الوطني للتعليم خمس أسس لاصلاح نظام التعليم تحت مسمى (مشروع قرار بشأن إصلاح نظام التعليم) وتنفيذه لمدة تسع سنوات يهدف إلى: تحسين التعليم الثانوي وتطوير التعليم المهني والتقني، اصلاح نظام التعليم التعالي في مؤسسات التعليم العالي، وتوسيع نطاق صلاحيات إدارته وصنع القرار فيه (٢٦).

ساعد المؤتمر الوطني للتعليم ١٩٨٥ في إلغاء وزارة التربية والتعليم وإحلال لجنة التعليم الحكومي محلها، وألحقت بها مسئولية جميع منظمات التعليم بإستثناء التعليم العسكري والتي اتبعت مجلس الدولة. هذه الخطوة كان من شأنها المساعدة في تحقيق اللامركزية في العملية التعليمية، ووضعت سياسات للمناهج الدراسية والقبول، وكان من مهام هذه اللجنة The state Education Commission، صياغة توجهات التعليم، وضع الأنظمة وتخطيط التقدم المحرز

في المشاريع التعليمية، تنسيق البرامج التعليمية لمختلف الادارات وتوحيد الاصلاحات التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بتمويل المشروعات التعليمية.

هذا، ومن منطلق ارتباط التحسين في قيمة دليل التنمية البشرية بنمو الانفاق العام على التعليم، وأن البلدان التي يرتفع فيها الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم تحقق مستويات تقدم مرتفعة في التنمية البشرية، ففي عام ١٩٨٦ أجاز المؤتمر الشعبي الصيني قانون ينص على تأمين التعليم الإلزامي للجميع في المرحلة الأساسية لتسع سنوات بغض النظر عن الجنس أو الإثنية أو العرق، وخلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠ ارتفع متوسط سنوات الدراسة لمن هم في عمر ١٥ سنة ومافوق في المناطق الريفية من ٤,٧ إلى ٨,٦ سنوات (٢٧).

وبحلول عام ١٩٩٣، أصدرت الحكومة الصينية برنامج الاصلاح التعليمي الذي أعطى أولوية للتعليم الأساسي، ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذا الهدف: وضع السياسات في إطار برنامجي ملائم لمختلف ظروف الأماكن، التخطيط تبعاً لظروف المناطق الحضرية والريفية، والتنفيذ من خلال خطوات ومراجعة هذه الخطوات (٢٨).

وفي عام ٢٠٠١ تم تجديد هذه المهمة وتعزيز أدوات تنفيذها من خلال: تدعيم وتأكيد عملية التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة في البلاد والتي تشكل مانسبته حوالي ١٥%، محو أمية الكبار في المناطق الريفية والتي تشكل حوالي ٥٠% من جملة السكان، وتعزيز نوعية التعليم وتحسينه في المناطق النامية اقتصادياً في البلاد والتي تشكل حوالي ٣٥% من جملة عدد السكان. ذلك بهدف تمكين القرويين من التكنولوجيا الحديثة وتوفير المعلومات اللازمة لتعزيز روح المبادرة وقدرات هذه المجتمعات.

هذا، وقد اقترحت الحكومة في الثمانينيات نمطاً جديداً لتنمية الاقتصاد الريفي وهو المتمثل في نمط "التنمية المتكاملة للزراعة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم The Integrated development of agriculture, Science, Technology, and Education" والتي تهدف من خلالها إلى نشر المعرفة العلمية ذات الصلة بتكنولوجيا الانتاج بين مختلف أفراد المجتمع الريفي، خاصة بين الشباب من خلال مناهج التعليم الرسمية وغير الرسمية (٢٩). ومع نجاح هذه التجربة المرتبطة بتنمية أفراد المجتمع الريفي وربط المعرفة بتكنولوجيا الانتاج، فقد أصبح تعليم العلوم والتكنولجيا محور تركيز هام في سياسة التعليم الصيني، وأعطيت الأولوية القصوى للتدريب الخاص بالموظفين على المهارات وتوسيع المعارف العلمية والتقنية، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالعلوم الانسانية. إلا أن أعتبرت المهارات المهنية والتقنية ذات أهمية قصوى لتحقيق أهداف التحديث في الصين، وتم التشديد على مواصلة تدريب النخبة المتعلمة التي ستواصل تنفيذ برنامج التحديث.

وقد أدى التأكيد على العلم والتكنولوجيا الحديثين إلى جانب الاعتراف بالتفوق العلمي النسبي الغربي، إلى اعتماد سياسة تطلعية تشجع على التعلم والاقتراض من الخارج لتحقيق التدريب المتقدم في نطاق واسع من المجالات العلمية (٣٠) بهدف تقليص الفجوة بين الصين وغيرها من الدول النامية مع العمل على تحديث نظام التعليم. ولتحقيق ذلك تم اختيار اسلوب نقل سياسة مركزية ادارة التعليم إلى المستوى المحلي للادارة وهو ماساعد في تحسين نظام التعليم مع إضفاء الطابع العالمي عليه وزيادة عدد المدارس والمعلمين المؤهلين وتطوير التعليم المهني والتقني (٣١).

هذا، وفي أبريل من عام ١٩٩١، أصدرت الحكومة الصينية الخطة العشرية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والخطة الخمسية الثامنة التي استطاعت في إطار تنفيذها من الحصول على قروض من البنك الدولي للتنمية التعليمية في المناطق الريفية. وفي الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢، تم تنفيذ أربع مشاريع ممولة من قروض البنك الدولي بإجمالي ٤١٥ مليون دولار، ٣,٩٤٧ مليون يوان من الصناديق المحلية (٣٢).

هذه المشاريع التي تم تمويلها من البنك الدولي والصناديق المحلية ساعدت في تحسين الهياكل المؤسسية وبناء مدارس وتوفير كتب دراسية عالمية مع تدريب المعلمين وتطوير نظم المعلومات. كما ساعد البرنامج التعاوني "اليونسيف-الصين" في الحصول على دعم مهني وتقني للتعليم الابتدائي خاصةً في الأقاليم الغربية للبلاد.

وخلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠ مولت الحكومة البرنامج الوطني للتعليم الإلزامي للأقاليم الفقيرة بحوالي ٣٩٠ مليون يوان من الحكومة المركزية، ١,١٦ مليار يوان من الحكومة المحلية. كما حصلت الصين على ٣٨٠ مليون دولار من البنك الدولي لتحقيق هدف التعليم الإلزامي. كما أنفقت الحكومة مايساوي (٥) مليار يوان كإعانات لرواتب المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية (٣٣). وقد عملت الصين على وضع نظام تمويل واستثمار حكومي في التعليم يتبع ميزانية الحكومة ويمثل المصدر الأساسي للتمويل على التعليم، حيث بلغ في عام ٢٠٠٢ النفقات الحكومية على تمويل العملية التعليمية حوالي ٣,٤١% من الناتج المحلي الإجمالي(٣٤).

كما اتبعت الحكومة سياسة الباب المفتوح في نظام التعليم وهو مالعبت فيه المؤسسات غير الحكومية دوراً كبيراً في التبادل الطلابي مع مختلف دول العالم

المتقدم والنامي، بالإضافة إلى سياسة عدم المركزية في إدارة العملية التعليمية وتنظيم التعليم الأساسي ويكون التعليم في المناطق الريفية تابع لإدارة وإشراف مجلس الدولة ويخول المسئوليات للحكومات المحلية. هذا، ولتجنب عمليات الهروب من التعليم أو الخروج منه لأسباب تتعلق بالفقر أو المشكلات الأسرية، فقد تم وضع نظام يشمل قروض تعليمية، مساعدات، منح دراسية، إعانات، أو التخلي عن الرسوم الدراسية أو تخفيضها، كما يوجد نظام الدراسة المجانية مقابل العمل مدفوع الأجر.

ومن منطلق الإيمان الصيني بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من مختلف التجارب التنموية، ولتحقيق التنمية التعليمية المنشودة، فقد تم اعادة تشكيل نظام التعليم في البلاد والذي تم تنظيمه من خلال وزارة التعليم لتنمية وتطوير التعليم الأساسي Education Ministry Development of Basic Education، هذا التشكيل الجديد شمل الحصول على خبرات عدد من الدول – المتقدم منها والنامي- مثل: بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، اليابان، استراليا، كوريا الشمالية، تايلاند، روسيا، السويد، فنلندا، نيوزيلاندا، الهند، البرازيل، ذلك في محاولة للاستفادة من مختلف خبرات دول العالم.

أضف إلى كل هذه التطورات التي شهدها مجال التعليم، فقد تم وضع معيار موحد للمناهج الدراسية والكتب المدرسية والامتحانات ومؤهلات المعلمين، وتم تخفيض السيطرة الحكومية المفروضة على الكليات والجامعات. ولإستيعاب العدد الكبير من السكان للتعليم، تم تنويع نظام التعليم في المدارس (الاعدادي- الثانوي- المتوسط- الثانوي الزراعي- المهني- الفني) مع تنوع مؤسسات التعليم العالي.

إلا أنه ومن منطلق مايمثله التعليم العالي كحجر الزاوية للتدريب والبحث، وأن التحديث يعتمد على زيادة وتحسين مستوى العلماء والمهندسين، فقد جاء الاهتمام بالتعليم العالي والجودة الأكاديمية ومن ثم الحاجة للبحث العلمي والتدريب. أضف إلى ذلك، تم منح المؤسسات في التعليم العالي حرية أكبر في إختيار خططها التعليمية ومناهجها ووضع خطط البحث العلمي والتطوير التقني، كما تم الاهتمام ببرامج التليفزيون والاذاعة والمراسلات وعقد بعض الدورات في المصانع من خلال إدارة الكليات (٣٥).

وقد مثل التعليم الفني والمهني Vocational and Technical Educational حجر الزاوية في النهوض بمستوى التعليم في الصين، ويعتبر هذا التعليم أحد أهم أنواع التعليم التي تهتم به حكومة الصين والذي توليه أهمية خاصة، تمت من خلال مشاركة مختلف المؤسسات التجارية والصناعية والمنظمات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز قدرات العمالة على أساس تنمية المهارات.

فمع بدايات الألفية الجديدة ظهرت الحاجة الملحة لمتطلبات تعزيز التعليم الفني والمهني VTE وهو مامثل آلية هامة لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر هذا النوع من التعليم هو أحد أهم الأدوات المسئولية عن التدريب واعداد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على تولي المسئوليات وتدريب العمالة في الوظائف الجديدة.

فنظام الصناعة الجديد والحداثة التي تمر به الصين تحتاج إلى أيدي عاملة غنية ومدربة ومؤهلة حتى تواكب الصناعات الحديثة، كما أن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها الصين لاتتطلب فقط قوة متخصصة تكنولوجية، بل وتتطلب مئات من الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة. ومن هذا

المنطلق، اتضحت أهمية التركيز على التعليم والفني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل (٣٦).

ولما كانت تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب تحقيق تنمية بشرية وماتمثله من توافر الايدي العاملة المدربة والمؤهلة، كان التركيز على برامج التعليم الفني والمهني في مراحل التعليم الثانوي، وهو مادفع لوضع هدف محدد في إطار التعليم الثانوي الفني وهو تخريج ملايين من الأيدي العاملة الفنية والتقنية في إطار خطة عمل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ Action Plane for Educational Renovation for ٢٠٠٣-٢٠٠٧.، ومن أهم الآليات التي تم تطبيقها خلال خطة العمل ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لتعزيز التعليم الفني والمهني (٣٧):

١- تعزيز التعاون مع المؤسسات الصناعية ومؤسسات الأعمال والمراكز البحثية وربط متطلبات سوق العمل مع العملية الدراسية Teaching to the order, Training Modules.

٢- التطلع لاحتياجات سوق العمل وربطها ببرامج التدريب الفني والمهني لكلاً من مناطق الريف والحضر.

٣- ربط سوق العمل مع العملية التعليمية من خلال عمل زيارات تدريب من قبل متخصصين في مجال الأعمال والمؤسسات الصناعية لإلقاء محاضرات لطلاب برامج التعليم الفني والمهني.

٤- تنظيم برنامج التعليم والتدريب للقوى العاملة اللازمة للصناعات والخدمات الحديثة Program on Education and Training of Urgent needed skilled work force in Manufacturing and Modern services industries.

وبحلول عام ٢٠٠٦، بدأت تظهر نتائج هذه السياسات التنظيمية للنهوض بالتعليم الفني الثانوي، حيث اتضح أن هذا النظام نجح في تدريب أكثر من ٣٥ مليون فرد في كلاً من المناطق الريفية والحضرية، ووصل معدلات التدريب في المناطق الريفية إلى أكثر من ٥٠%. وعليه، وضعت الحكومة زيادة في ميزانية التعليم وصلت إلى ١,٥ مليار يوان لدعم البرامج الخاصة بالتعليم المهني والفني في أكثر من ١٧٠ مركز تدريب وتعليم في مختلف أقاليم البلاد.

كل هذه السياسات الإنمائية الهادفة إلى النهوض بمستوى التعليم في الصين كان من شأنها رفع معدلات الالتحاق بالتعليم والتحصيل العلمي ونوعية التعليم لتصل إلى المعدلات التالية طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦.

التحصيل العلمي	الرضا بنوعية التعليم		معدل التسرب من التعليم الابتدائي
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	الأفراد الحاصلون على التعليم الثانوي	نسبة المجيبين بالرضا	لا يوجد
%٩٣,٣	٦٢,٧	٦٢,٦	صفر

الجدول من اعداد الباحثة بالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦

رابعاً: سياسات النهوض بالرعاية الصحية وخفض نسب الفقر

من منطلق أن النهوض بالدعم الصحي إنما يتطلب أكثر من مجرد تقديم خدمات صحية ذات نوعية جيدة، فقد اهتمت الحكومات الصينية المتعاقبة بدعم هذا النظام في مختلف أقاليم البلاد، فخلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ أسست الصين نظاماً صحياً يشمل المناطق الريفية يشتمل على [٣٨]: نظام تأمين صحي للعمال (The Labor insurance medical system (Employees، نظام طبي

اجتماعي (The Socialized medicine (National Staff، نظام تأمين صحي خدمي للمناطق الريفية The Rural cooperative medical services (Farmers)، هذه الأنظمة شملت: عيادات في القرى، ومراكز صحية في البلدات، ومستشفيات في المقاطعات، بالإضافة إلى المناطق الحضرية التي تشتمل على مراكز صحية ومستشفيات في المناطق. بالإضافة إلى أن أصبح النظام الصحي مدفوعاً بنموذج الرسوم مقابل الخدمة.

وقد ترتب على اتباع هذه الأنظمة الصحية الثلاث خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٧٨) [٣٩]: تغطية طبية واسعة لكافة أفراد الشعب (وإن كانت بمستوى منخفض)، تحسن ملحوظ في مستوى صحة المواطنين، حيث ارتفع معدل الحياة إلى ٦٨ عاماً في عام ١٩٧٨ بعد أن كانت النسبة ٣٥ عاماً في عام ١٩٤٩. وعلى الرغم من هذه الانجازات، إلا أن اتباع هذه الأنظمة الصحية الثلاث في البلاد قد شابه عدد من نقاط القصور المتمثلة في: التطور البطيء في تكنولوجيا الطب والذي يرجع إلى محدودية الموارد المالية، صعوبة الحصول على علاج فعال للأمراض المزمنة والخطيرة، عدم كفاية الخدمات الطبية والصحية للمرضى، واتساع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في تغطية التأمين الصحي.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية التي اتبعتها الصين للنهوض بمجال التأمين الصحي والرعاية الصحية، فقد كانت خلال الفترة من ١٩٧٨-٢٠٠٣، حيث اتسمت باتساع نطاق الرعاية الصحية وزيادة أعداد المراكز الطبية، وزيادة مستوى تطور المستشفيات. إلا أن هذه المرحلة شابها بعض القصور المتمثلة في انخفاض الالتحاق بالمجتمعات الريفية في إطار سياسة برنامج التأمين الطبي التعاوني من ٩٠% إلى ٤,٨%، خروج برامج الرعاية الطبية والصحية من

مسئولية الحكومة، زيادة الفجوة في الغطاء الطبي والصحي بين المناطق الريفية والحضرية، ارتفاع النفقات الطبية وهو ماترتب عليه صعوبة تحمل السكان لها.

أما المرحلة الثالثة من سياسات الاصلاح الطبي والصحي فقد بدأتها الحكومة في عام ٢٠٠٣ ونجحت هذه السياسات في إعادة تأسيس نظام التأمين الرعاية الصحية والطبية تحت مظلة ورعاية الحكومة، وضع نظام تأمين صحي يغطي كافة سكان الريف، التركيز على تخفيض الموارد لمستشفيات المناطق الريفية وهو ماأدى إلى حدوث توازن بين الحضر والريف في الخدمات الطبية.

نوع التأمين الصحي	عدد المشاركين في التأمين	إجمالي عدد السكان
١- تأمين صحي لموظفي المناطق الحضرية	٢٧٤,١٦٠,٠٠٠	إجمالي عدد السكان طبقاً لتعداد عام ٢٠١٣
٢- تأمين صحي لسكان الريف	٢٩٩,٠٦٠,٠٠٠	
٣- تأمين صحي تعاوني حضري	٦٢٣,٣٢٠,٠٠٠	
الإجمالي	١,١٩٦,٥٤٠,٠٠٠	١,٣٦٠,٧٢٠,٠٠٠

إجمالي عدد السكان الذين يغطيهم التأمين الصحي من إجمالي عدد سكان البلاد طبقاً لتعداد عام ٢٠١٣

هذا يوضح حصول أكثر من ٩٥% من إجمالي عدد السكان على تأمين صحي.

منذ عام ٢٠٠٣، ركزت الحكومة على نوعين رئيسيين من التأمين: النظم الطبية التعاونية الريفية الجديدة، والتي استحدثت في عام ٢٠٠٣ لسكان الريف ونظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية ، والذي تمت

تجربته لأول مرة في ٨٨ مدينة في عام ٢٠٠٧. وقد عملت الحكومة بتمويل هذه النظم حيث دفعت ما يصل إلى ٨٠% من أقساط التأمين (٤٠).

بحلول عام ٢٠١٤، كان إجمالي حق كل مواطن حوالي ٣٢٠ يوان أي مايعادل ٥٣ دولار سنوياً مقابل ١٠يوان في الماضي. وارتفع معدل الانفاق الحكومي على الصحة العامة عام ٢٠١٦ ليصل إلى (٣,١%) من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية. كما شمل التأمين الصحي الأساسي دعم سياسة المساواة في خدمات التأمين الصحي الأساسي من خلال: تزويد السكان بخدمات التأمين الصحي، إنشاء سجلات صحية موحدة في جميع أنحاء البلاد، الوقاية والتحكم في الأمراض الصحية المستعصية، وتحمل الحكومة لكافة تكاليف الرعاية الصحية.

وفي خط موازيً للنهوض بمعدلات الخدمات الصحية والطبية، فقد اهتمت الحكومة الصينية أيضاً بخفض معدلات الفقر، حيث يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بالنسبة للصين أن: ٥,٢% من السكان إي مايعادل (٧٠,٨٠٧ ألف فرد) يعانون من الفقر، ٢٢,٧% من السكان أي مايعادل (٣٠٧,٣٩٠ ألف فرد) يعيشون بالقرب من خط الفقر (٤١).

وقد وضعت الحكومة الصينية استراتيجية جديدة للتخفيف من حدة الفقر، تمثلت في إصدارها لخطة التنمية الموجهة للحد من الفقر في المناطق الريفية والتي تنتهي بحلول العام ٢٠٢٠، وهذه الخطة تمثل مرحلة جديدة من التخفيف من وطأة الفقر. كما ادخلت نظام ضمان الحد الأدني من الكفاف (المأكل والملبس) لسكان الحضر والريف، والذي نتج عنه تناقص ملحوظ في نسب الفقر.

خامساً: الدروس المستفادة من النموذج الصيني

من منطلق ما سبق، يتبادر الى الأذهان تساؤل يفرض نفسه يدور حول كيفية الأستفادة من هذه التجربة الشرقية للبلدان الإفريقية، والتي يمكن أن تقدمها الباحثة في عدد من النقاط:

١- الايمان بأهمية التعلم والعلم كونهما قاطرة المعرفة التي تقود نحو التقدم.
٢- الدور المحوري للقيادة السياسية في تبني سياسات داعمة للتعليم والصحة ومواجهة الفقر، فمختلف الدول التي نجحت في تقديم تجارب تنموية ناجحة نجد أن القيادة السياسية لعبت دوراً كبيراً في تحقيق هذا النجاح.
٣- التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهو مافعلته وتفعله ليس فقط الصين بل وشتى دول جنوب شرقي آسيا التي قدمت للعالم أجمع نماذج تنموية ناجحة تستحق الاحتذاء بها.
٤- تحديث نظام تعليمي يمكن سكان الريف من التكنولوجيا الحديثة المرتبطة بالانتاج
٥- الاهتمام بدعم المهارات المهنية والتقنية لتحديث الصناعة والانتاج
٦- فتح الباب أمام المؤسسات غير الحكومية المهتمة بتنمية النظام التعليمي، للمساعدة والوقوف بجانب المؤسسات الحكومية في تطوير منظومة التعليم الشاملة
٧- الاهتمام بالتبادل الطلابي مع مختلف المؤسسات التعليمية في مختلف البلدان، لما تقدمه من خبرة للطلاب تساعد في تعزيز العملية التعليمية
٨- النظر إلى التعليم الفني والمهني على أنه حجر الزاوية في النهوض بالتعليم، مع إدماج مختلف المؤسسات التجارية والصناعية والمنظمات المهنية لتعزيز قدرات العمالة على أساس تنمية المهارات

٩- ربط احتياجات سوق العمل ببرامج التدريب الفني والمهني

١٠-الاهتمام بوضع نظام تأمين صحي شامل يضمن وصول الخدمات الصحية إلى جميع فئات المجتمع في مختلف المناطق الريفية والحضرية

١١- دعم سياسة المساواة في خدمات التأمين الصحي لكافة أفراد المجتمع

١٢- إدخال نظام ضمان الحد الأدنى من الكفاف (المأكل والملبس) لسكان كلاً من المناطق الريفية والحضرية

١٣- الاستفادة من الخبرة الصينية المتميزة فى مجال إدارة المناطق الصناعية والطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة مجال الطاقة الشمسية.

١٤- جذب المزيد من الشركات الصينية للاستثمار فى القارة الإفريقية.

١٥- الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق التى طرحها الرئيس الصينى مؤخراً والتى ستساعد على تحقيق نمو سريع فى مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى والحضارى.

خاتمة الدراسة

من خلال ماسبق، نجد أن هذه الدراسة التي بين أيدينا قد جاءت في جزئين أساسيين، ركز الأول فيها على مفهوم التنمية البشرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى عدد من المشكلات التنموية التي تواجهها قارة افريقيا (SSA) والتي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات التنمية البشرية فيها. فكما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ١٩٩٠، أن التنمية البشرية هي تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر، وأنها عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان بإعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها. وأن العلاقة بين التنمية البشرية والاقتصادية هي علاقة ارتباطية لايمكن فيها أن تتحقق واحدة دون الأخرى.

وفي جزء أخر من الدراسة، أوردت الباحثة أنه وفي إطار السياسات التنموية التي سعت لتحقيقها الحكومات الصينية المتعاقبة، فقد نجحت الصين في تحقيق معدلات تنمية بشرية مرتفعة بلغت ٠,٧٣٨ عام ٢٠١٦ بعد أن كانت ٠,٤٩٩ عام ١٩٩٠، بمعدل زيادة (١,٥٧) سنوياً خلال الفترة. ركزت فيها الصين على الاهتمام بمجالات ثلاثة: تمثلت في النهوض بالتعليم، والصحة ورفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ورفع نصيب الفرد من هذا الناتج الإجمالي.

وهنا يمكن النظر إلى الوضع الصيني بالنسبة لموضوع التنمية البشرية وقياسه من خلال ما حققته في خمسة أمور:

الأمر الأول: هو أن نسبة التعليم ارتفعت لتصل إلى حدود ٩٠% وهذه نسبة تجعل الصين رغم تعداد سكانها الضخم في مصاف الدول التي بها أعلى نسبة من المتعلمين ولعل ذلك هو بداية الطريق نحو تنمية بشرية مستدامة.

الأمر الثاني: هو تزايد الاهتمام بالرعاية الصحية. والنظر إلى الصحة والتعليم بإعتبارهما الركيزتان اللتان تقوم عليهما عملية التنمية البشرية. كما أن انتشار المستشفيات والوحدات الصحية في مختلف ربوع الصين توحي بأن الاهتمام بصحة المواطن تأتي في مقدمة أولويات المجتمع.

الأمر الثالث: ارتفاع عشرات الملايين من الصينيين من مستوى خط الفقر إلى المستوى الأعلى، فالصين البالغ عددها ١,٣ مليار نسمة لا يتجاوز منهم دون خط الفقر سوى ٤٠ مليون نسمة بمعدل قليل، وهؤلاء في تناقص في حين أن هذا العدد نجده وربما بنسبة كبيرة في دول أخرى أكثر تقدماً وأكثر ثراءً وهذا في حد ذاته إنجاز لا سابقة له.

الأمر الرابع: تزايد الاهتمام بالوفاء بالحاجات الأساسية للمواطن وهذه الحاجات الأساسية تتمثل في ثلاثة أمور: الغذاء والكساء والمسكن.

الأمر الخامس: اتساع نطاق الاهتمام ببناء الموارد والكوادر المتعلمة على أحسن أنماط التعليم والتدريب في المصانع والمعامل. هذه الكوادر التي أصبحت ركيزة عملية التنمية لأنها تجمع بين البحث العلمي والتدريب المهني والتطبيق العملي، وهذا الارتباط بين مناهج التطوير والبحث هو أساس رئيسي وهام من أسس النهضة الصينية الراهنة.

هوامش الدراسة:

[1] Working paper in Economic History, University Carlos III de Madrid, 19 October 2011, at www.uc3m.es (accessed; 7-5-2018)

[2] Area Studies Africa; Regional sustainable Development Review, Vol 1, 2018, University of Brussels, Belgium, at www.eolss.net/sample-chapters/c16/E1-48-06.pdf, (Accessed; 7-5-2018).

[3] Human Development Report, United Nations Development Report (UNDP), New York, 1990.

[4] Ibid.

[5] Ibid, 2013, p88.

[6] Human Development Report, United Nations Development Report (UNDP), New York, 1993- 1996.

[7] Leandro Prados de la Escosura, Human Development in Africa; Along Run perspective, EHES working papers in Economic History, No.8, 2011, at, https://ideas.repec.org/p/hes/wpaper/0008.html, (Accessed; 10-4-2018).

[8] Kathleen G.Beegle, Luc Christiaensen (editors), supporting human development; triumphs and challenges on the continent, at https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/01/foresightafrica2016_ch3.pdf , p 47, (Accessed, 10-4-2018).

[9] Human Development Report, United Nations Development Report (UNDP), New York, 1990-2012.

[10] Kathleen G.Beegle, Luc Christiaensen (editors), Op.Cit., p41.

[11] African Economic Outlook, Human Development in Africa, at, www.AfricanEconomicoutlook.org/en/outlook/human_development (Accessed; 10-4-2018)

[12] Human Development Report, United Nations Development Report (UNDP), New York, 2016

[13] وفاء المهداوي، الاقتصد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص 175.

[14] المرجع السابق، ص 178

[15] محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين، 2012، ص 49.

[16] وفاء المهداوي، مرجع سابق، ص 181.

[17] محمد عطية محمد ريحان، مرجع سابق، ص 62.

[18] Andrea Pontiggia, Lala Hu, Marco Savorgnan (eds), CHINA'S HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2366261

[19] وفاء المهداوي، مرجع سابق، ص 185.

[20] Human Development Report, United Nations Development Report (UNDP), New York, 1997-2009.

[21] قراءة الوضع الاقتصادي الصيني من خلال عشر مؤشرات، المركز العربي للمعلومات، على الرابط التالي: http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2553.htm

[22] عبد الرحمن بن سانية، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص 283

[23] Country studies.US/China/63.htm, at US Library of Congress.

[24] Zhou NanZhao, Zhu Muju(editors), Education Reform and curriculum change in China; a comparative case study, a paper prepared for international Bureau for Education, April 2007, p9.

[25] Country studies.US/China/63.htm, at US Library of Congress.

[26] Ibid.

[27] Human Development Report, United Nations Development Program, New York, 2013, p 82.

[28] Zhou NanZhao, Zhu Muju(editors), Op.Cit., p11.

[29] Best practices in technical and vocational Education; China, the people's democratic republic of Korea and Mongolia, A study were designed and coordinated by UNESCO office, Beijing, through the National Commissions for UNESCO in China, the democratic people's republic of Korea and Mongolia, p3.

[30] Country studies.US/China/63.htm, at US Library of Congress.

[31] Ibid.

[32] Zhou NanZhao, Zhu Muju(editors), Op.Cit., p14.

[33] Ibid, p12.

[34] Ibid, p8.

[35] Country studies.US/China/63.htm, at US Library of Congress.

[36] Zhou NanZhao, Zhu Muju(editors), Op.Cit., p15.

[37] Ibid, p16.

[38] United Nations Development program, New York, 2013.

[39] Ibid.

[40] مجلة منظمة الصحة العالمية، المجلد 88، يناير 2010، على الرابط التالي: /http://www.who.int/bulletin/volumes/88/1/10-010110/ar

[41] Human Development for everyone, Human Development Report 2016, Briefing note for countries on the 2016 Human Development Report, UNDP.